

الاقتصاد قبل السياسة يعرب

لعل أكبر آفة اجتبت بها امتداد العربية تكمن في غرامنا الملتبب والآعيب السياسية ومناوراتها كاداه وحيدة لتبين اذعان النزعة وأوهامها ، ولكنكلا نذكر ان هذا الأسلوب التقليدي القديم قد انتهى بانتهاء العرب العالمية الأولى ، ولم تعد السياسة منذ ذلك الحين مجرد خطاب عصماء أو شعارات جوفاء ، بل أصبحت علما متعدي الفروع والوزائد ، ولعل اقتصاد هو أهم فروع من هذه الفروع لدرجة ان السياسة في معظم دول العالم انحصرت أصبحت التي قد كبر مدى خدمة الاقتصاد بعد ان كانت السياسة هي الملكة التي يتخفى لها الجميع في بلادها ، ، فلا شك ان ازدياد السياسة الذي يؤثر في مجريات الأمور في عالمنا المعاصر هو الزعيم الذي يتف بدوامه ثابتة على انسياس القصدي رابع ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة لذلك السياسة الحكمة التي يتبعها

محاول حرية انتقال عناصر الإنتاج الى واقع سنوس .
تخرج من هذا بالقول بان التسرع في الصراعات المحسومة التي تحتاج في العالم العربي تكمن هي سلفا في اقامة القاعدة الاقتصادية المشتركة التي تعتمد على المصالح المشتركة والمتبادلة ، ونحن ما زلنا ن فكر ونتصرف في إطار القسم الاستعماري الذي فرض على المنطقة العربية وأهلها الى انكلا ، متنازرة ، بحث ربيع في وجداننا ان التكاثر الاقتصادي معا بنتنا من رابع المستحيلات . ولكن نلما الفراغ الناتج عن غياب التكاثر الاقتصادي خصوصا الصراع السياسي فيما بيننا ، ودايته صراع أدى الى نتائج كارثية مملوكة . بل كان صراعا حول زعامة وهمية ودولوات خيالية ، وكان يجب علينا ان نأخذ درسا من صراعنا المزمع مع اسرائيل . فلكذا أدرك اليهود منذ فجر التاريخ الحضاري ان من يحكم في اقتصاد العالم يستطيع ان يمسك هذا العالم من عنقه . وقد نجحوا في تطبيق هذه السياسة كما وعلى الرغم من كونهم أقلية ضئيلة الا أنهم استطاعوا ان يوجهوا السياسة العالمية لكن تطابق مع أهدافهم الصهيونية في إقامة دولة اسرائيل والعمل على توسيعها كلما خلت الفرصة .

لكننا نلظن في علاقتنا العربي ان الضجيج السياسي الصاخب كغيبيل بتطبيق تصورنا الاقتصادي ، وتكفي باجترار الإوهام التي يرسخها في وجداننا العالم الخارجي ، وهي الإوهام التي تؤكد لنا أننا نملك أعظم ثروة نفروية في العالم ، وبالتالي نملك أضخم أرصدة عرفها تاريخ الاقتصاد العالمي في حين أننا نجعل أو نتجاهل ان الحضارة والقوة السياسية الصاعدة ليست بتروا خلايا يسخ لتسفل الآت خارج أراضيها ، أو أرصدة ملكية بلجدة في بنوك أمريكا وأوروبا ونحت رجمة نقليات السوق العالمية للأوراق المملدة . ان القوة السياسية الصاعدة تنفص على العمالة والإنتاج بكل ما يصاحبه من خدمة تخلق ١٠٠ فة

د . نيبيل راغب

والشاليد والشركات معه الخ ، وهي الوحدة التي يتخول لنا ان نلغي بها عقد ، الا اننا لم نحاول حتى الان أية محاولة جدية لتسسي الى التكاثر الاسدي بين دول الامة العربية . وعلى الرغم من التروة البترولية والمالية التي يمتلكها العرب الا انها طائفة معتللة ونصت وحمة أسواق الأذواق المالية في لندن وسويسر وكو وكو وغيرها من عواصم الحضارة وعملم الصناعات التي تقيها الحجرة الأجنبية في العالم العربي هي صراعات اسهولة بحث بسنبر المسرب في اعينهم على الجانب .

ومن العرب ان يحدث ذلك رغم ان اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية انعقدت مرارا في عام ١٩٥٥- أي منذ أكثر من عشرين عاما - جاء

بلا كتابته الوحدة الاقتصادية العربية من أهم الأهداف التي تسعى اليها جامعة الدول العربية ، فان اللجنة السياسية تومي بتلخيص لجنة من الخبراء العرب بتولي اعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التي يجب ان تتبع من أجل تحقيقها .

ويرلم اقرار المجلس الاقتصادي للمشروع في يونيو ١٩٥٧ ، فقد بحثت خمس سنوات أخرى « ١٩٦١ » قبل ان يوضع ميثاق ست دول ضلته هي مصر وسوريا والعراق والأردن والتونين واليمن . ويضمن الاتفاق حرية التنقل لعناصر الإنتاج « رجال الأعمال » الأموال - حرية الإقامة والعمل - وائلاص الرولتي والأهلي ، كما يرض الاتفاق على اخصاص الدول الاعضاء منظمة جمهورية واحدة ، أي توحد فيها التعريفية والشروع والاستيراد والتصدير والتفصيل والتراخيص ، كما يتلحق عليها نفس السياسة الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، والمرتطة أيضا بتقديرة والمالية .

ولا يرضى عن ان الانسداد بالمال ، كل شيء في السياسة ، بل ان تلبية بل على برتسنة الانسداد بلع له انش الجديدة ، لا لسكن اذا ملك السياسة من الاقتصاد مجسود التليل حولها واحيافا شطحاتها ، ان الانسداد الاقتصادي ثلاثة ايام يبروز الوقت ، وبالتالي يتبدل في ايامي ويهول فاعده ، وهذا دائما الذي وقعت فيه مصر في برتسنة التي قلت قيام ثورة ٢٦ و٢٧ ، وازدادت على ذلك حتى يوتك بملاتسنة طيسا الى البرازيل يت التي صرفنا على حروبنا ، مع اسرائيل دفاعا عن ايماننا .

أدركت دول العالم المتحضر ان بل يسخ دراهية مرحيجا بالخطوات لاية المسحة ، ومن حد انكلا لتكاد السوق الأوروبية المشتركة ايتبع لأول مرة في يونيو ١٩٥٥ خاريجة الدول الست الاقتصاد سوي الأوروبية للتجم والصناب في السهل على تطوير التينة ، والتشاء سوق اقتصادي مشتركة بالكرينات والايكنا والدرامات ، الدول الست على « موانئهم » شلت السوق الاقتصادية الأوروبية كفي ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، ومن التجم من عام ١٩٥٧ اعيدت . الدول الست واتيقي روما ، السوق التي حق الوجود ، يوم من عام ١٩٦٨ ، وكنت من ك من فرنسا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية وهولندا سوز ، ولم تلتف المستويات في الحروب الدولية السابقة ، الدول الست في سيز اياه ، ومع الوحدة الاقتصادية التي في الجميع يتعمده اليكس ، وهي حروب منها القديم ستر حوالي . يبعين علما ، نحدث انكلا يمس على ليهية ، عشرة اجرام عند التكم في مليون عام ١٩٥٥ .

لومي الاقتصادي في الانتشار في الاقطار السياسية برهيمنا